MENA RESEARCH CENTER

مركز أبحاث ودراسات مينا

# تركيا الأردوغانية؛ مطامع بفوهة المدافع!

إعداد مركز أبحاث ودراسات مينا

حقوق النشر والطبع ورقياً والكترونياً محفوظة لصالح مركز أبحاث ودراسات مينا.

## الملخص التنفيذي:

حزب العدالة والتنمية؛ الأردوغاني القيادة اليوم، لا يقوم إلا بتغيير الأقنعة والخطابات، من حيث عثمنة سياسته تجاه الدول العربية! فهو بالتأكيد هذه المرة يهتم كحزب ومن وراءه الحكومة التركية أو العكس بسوريا من مجموعة زوايا؛ تصب كلها في خدمة الاستراتيجية التركية؛ العثمانية السياسة، وهذا طبيعي وفقاً لمنطق القوة نفسه، أما منطق العدالة والديمقراطية وما إلى ذلك من مفاهيم فهي ليست إلا للاستثمار داخل وخارج تركيا، الأمر الذي يحتم علينا دراسة التوسع التركي اليوم داخل سوريا، عبر العلاقة بين الإيديولوجية الإسلامية التي يحملها الإخوانيون (العثمانيون الجدد)، وبين العسكر الطوراني بعد أن تمكن أردوغان مؤخراً من نزع الطابع العلماني عنه؛ وأعاد احتواءه؛ بإعادة هندسته بما يتوافق مع رؤية أردوغان نفسه.

**حول الاستراتيجية التركية تجاه سوريا؛ تقوم هذه الورقة بمناقشتها من خلال المحاور التالية:**

- **العثمنة في سياسة حزب العدالة والتنمية.**
- **الاستثمار التركي في أخطاء الآخرين!**
- **قبر سليمان شاه مسمار جحا التركي في سوريا**
- **عملية شاه فرات**
- **التهديدات الأردوغانية الأخيرة بالحرب على سوريا**
- **الخاتمة**

## المدخل:

## العثمنة في سياسة حزب العدالة والتنمية.

إن العثمنة[1] التي يتضح تماماً تبني حزب العدالة والتنمية لها؛ ويعلنها في أدبياته بشكل محدّث، تأتي من إعادة مراجعة حادة قام بها الحزب لتاريخ تركيا المعاصر؛ ومقاربات تتعلق بمسألة الهوية التركية «الطورانية» في عالم تتصاعد فيه أسئلة القوميات، وتتزايد أخطار الحروب القومية نفسها بناء على توحش الإمبريالية المتصاعد؛ وتحولها إلى إمبريالية عابرة للحدود الدولية.

فحتى العام ٢٠١٤ توفرت لتركيا عدة أسباب كي تتجه جنوباً، وتحتل مناطق متاخمة لحدودها الدولية مع سوريا، تلك الحدود التي تغيرت عدة مرات بين العامين ١٩١٨ - ١٩٣٩ فأكلت فيه تركيا مساحةً تقدّر بحوالي ٢٠٪ من مساحة الدولة السورية الجديدة.[2] قررتها معاهدة فرساي واتفاقية سيفر (١٩٢٣) الموقعة بين دولة تركيا الجديدة بقيادة مصطفى كمال والدول المنتصرة في الحرب الكونية الأولى.

ما يعني عملياً أن السياسات التركية لم تتغير وفق المنظور الجيو/ استراتيجي، رغم خسارة تركيا لإمبراطوريتها المتعددة القوميات والموحدة الدين إلى حد كبير، وما زال التوسع غاية كل دولة تظن أنها قوية.[3]

فحزب العدالة والتنمية اليوم لا يقوم إلا بتغيير الأقنعة والخطابات، وهو بالتأكيد يهتم كحزب ومن وراءه الحكومة التركية أو العكس بالدولة السورية من مجموعة زوايا؛ تصب كلها في خدمة الاستراتيجية التركية، وهذا طبيعي وفقاً لمنطق القوة نفسه، أما منطق العدالة والديمقراطية وما إلى ذلك من مفاهيم؛ فهي ليست إلا للاستثمار داخل وخارج البلاد، الأمر الذي يحتم علينا دراسة التوسع التركي بسوريا اليوم، عبر العلاقة بين الإيديولوجية الإسلامية التي يحملها الإخوانيون (العثمانيون الجدد)، وبين العسكر الطوراني بعد أن تمكن أردوغان مؤخراً من نزع الطابع العلماني عنه؛ بعد أن أعاد احتواءه؛ وهو يعمل اليوم على هندسته بما يتوافق مع رؤيته الجديدة؛ بعد ما استطاع أن يضع تحت جناحه تيارات الإسلام السياسي العربي عامةً والسوري بخاصة.

---

١ العثمنة مصطلح يطلق على السياسة الأردوغانية التي تريد عودة تركيا في نفوذها على المنطقة العربية وأوروبا؛ كما كانت سياسية الإمبراطورية العثمانية في أوج قوتها.

٢ كانت سوريا الطبيعية تمتد من جبال طوروس شمالاً وصولاً إلى خليج العقبة جنوباً وشرقاً حتى نهر الفرات، وهذا المصطلح معروف منذ القدم بين سوريا الساحلية وسوريا الداخلية.

٣ كان الإسلام يشغل النسبة العظمى من الديمغرافية العثمانية.

## الاستثمار التركي في أخطاء الآخرين!

في ٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤ أعلن وزير الخارجية التركي، مولود أوغلو، أن بلاده «لا يمكنها قيادة عملية برية بمفردها» في سوريا ضد تنظيم الدولة الإسلامية، ويدعو التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد التنظيم إلى حشد قوات برية لقتاله. كما هدد مؤخراً بتطبيق اتفاقية أضنه بذريعة أن حزب العمال الكردي؛ يشكل خطراً حقيقياً على الأمن القومي التركي، وهذا ما يجعل الاتفاقية واجبة التنفيذ بالتغول داخل الحدود السورية.

كانت هذه الرسالة للمجتمع الدولي تعني في جملة ما تعنيه؛ أن تركيا ستقود عملية برية في سوريا بمفردها، فالتدخل الدولي البري غير ممكن من جهة، ومن جهة ثانية هي دعوة لدعم التدخل التركي، ومن جهة ثالثة هي دعوة لاستخدام التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن سلاح الطيران والمدفعية لتسهيل الطريق على القوات التركية.

إن تركيا هي المستفيد الأكبر من الأزمة السورية، وعلى كل الصعد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، إن أكثر السوريين الذين لجأوا إلى تركيا، تم تجنيسهم في مناطق الجنوب غير السُني، حيث لا يوجد ثقل انتخابي لحزب العدالة والتنمية، وتقول دراسة صدرت مؤخراً أن ثلثي الأطفال السوريين المولودين في تركيا والمجنسين سيكونون في العام ٢٠٤٠ من كتلة العدالة والتنمية. وهذا يعني عملياً أن أنقرة عرفت كي توظف أخطاء النظام السوري في سبيل تحقيق هيمنتها ومشروعها العثماني، كما فعلت إيران وروسيا أيضاً، إذ تتصارع تلك القوى على وراثة ما تبقى من سورية، وتتصارع فيما بينها أيضاً على النفوذ في الإقليم.

وليست المسألة السورية وحدها، هي التي تتربص بها أنقرة لتحقيق طموحها، فهي تتربص بكل أخطاء السياسات العربية والشرق الأوسطية للاستثمار بها، بدءاً من حاجة قطر للحماية اليوم، إلى حاجة السودان للمال، إلى حاجة الصومال للاستقرار الأمني، إلى تناقضات الحكم العراقي التي تتيح لها إيجاد مواقع تركية في الشمال السوري، مرة تحت ستار الحرب على داعش، ومرة تحت ستار الحرب على الإرهاب؛ وتعني بذلك حزب العمال الكردستاني، وتارة تحت ستار حماية الأمن القومي التركي، ما يعني في نهاية المطاف أن تركيا عازمة على تحقيق مشروعها بأي شكل من الأشكال، وهي تعمل لذلك عبر وضع استراتيجية عملية تنفذها خطوة بخطوة، لتأتي أخطاء السياسات العربية والإقليمية والدولية، فتساعدها في المضي أبعد مما كانت تتوقع، وهذا ما نلاحظه في فشل التدخل الأوروبي/الغربي في سورية، الأمر الذي دفع الأخير للتخلي عن إطاحة الأسد والسعي للتقارب مع موسكو وطهران، فيما نلاحظ اليوم أنها عادت إلى النغمة القديمة لها بعد أن أنعش التدخل الغربي آمالها.

## قبر سليمان شاه مسمار جحا التركي في سوريا

تقول الروايات المتداولة وغير المتأكد من دقتها إن المؤسس سليمان شاه قد لقي مصرعه على ضفاف نهر الفرات بالقرب من قرية أشمة شمالي حلب، ودفن على ضفاف النهر، وبقي هناك مجهولاً طيلة فترة التأسيس للدولة العثمانية الجديدة.

كانت أول التفاتة لقبر سليمان شاه من قبل السلطان سليم الأول عام ١٥١٧ حيث أقام مزاراً أطلق عليه اسم المزار التركي، وتتابع الاهتمام به طيلة عهد الدولة العثمانية؛ وأبرزها كان على دور السلطان عبد الحميد الثاني، فتم تجديده وتوسيع المنطقة المحيطة به، وبقي كذلك إلى أن خرج العثمانيون من سوريا عام ١٩١٨.

في فترة الاحتلال الفرنسي لسوريا دخل الضريح ضمن اتفاقية تنص على بقاء ضريح «سليمان شاه» تحت السيادة التركية والسماح برفع العلم التركي عليه، على أن تتم حمايته من قبل بعض الجنود الأتراك.

وبحسب المادة التاسعة من معاهدة أنقرة الموقعة بين تركيا وفرنسا سنة ١٩٢١، تم الاتفاق على أن يكون ضريح سليمان شاه تحت السيادة التركية. وحالياً يعتبر هذا المزار هو الأرض الوحيدة ذات السيادة التركية خارج حدود الدولة، ويسهر على حماية المزار جنود أتراك. وقد جرت العادة على أن تقيم حامية عسكرية تركية في الموقع، وأن تتبدل مرة في اليوم السابع من كل شهر، وبُني مركز شرطة سوري إلى جانب الموقع.[٤]

لم تقترب السلطات السورية من الضريح طيلة تاريخه، إلا أنه في العام ١٩٧٣ بعد أن بدء السوريين بإنشاء سد الفرات طلبت السلطات السورية نقل الضريح الذي كان سيغرق في المياه نتيجة لارتفاع مستوى بحيرة السد لأكثر من ثلاثين متراً على طول سرير النهر، حيث يقع الضريح ضمن مجال قلعة جعبر التي أحاطت بها المياه. وقد ردت تركيا بمذكرة حاسمة، وحجبت مجرى الماء من نهر الفرات إلى سوريا بإغلاق غطاء سد «كيبان».

وبعد فترة من تلك المناوشات السياسية أرسلت تركيا خبراء معماريين وموظفين من مديرية أعمال المياه إلى المنطقة، وطُلب منهم التأكد إلى أي مكان يمكن نقل القبر. وبعد فترة من المناوشات المستمرة بين الحكومتين استمرت طويلاً تم توقيع اتفاقية. ووفقا لتلك الاتفاقية فإنه:

٤ الاتفاقية وقعت في عهد الانتداب الفرنسي على سوريا.

* سيتم نقل الضريح مع كل ملاحقاته إلى مكان قريب من قرية قرة قوزاق على بعد ٢٥ كم من تركيا مساحتها ٨،٧٩٧ متر٢ داخل محافظة حلب عن طريق حلب/الحسكة.
* سيتم نقش ضريح تذكاري من المرمر على حدود السد في أقرب موقع لمكان الضريح.
* سيتم وضع طافية على البحيرة لتحديد موضع الضريح اليوم.
* وفي عام ١٩٧٣، تم نقل الضريح والمخفر إلى قرية «قرة قوزاق» التي في شرق نهر الفرات وتبعد عن حلب ١٢٣ وعن ولاية شانلي أورفا ٩٢ كم.

في عام ١٩٩٥ أُعيدت المناقشات من جديد، وهذه المرة بسبب قيام الحكومة السورية بالبدء في إنشاء سد تشرين على الإحداثيات العليا لنهر الفرات، مما تطلب من جديد نقل ضريح سليمان شاه إلى منطقة أخرى غير قرية «قرة قوزاق» أو إلى تركيا. وفي نهاية المباحثات بين تركيا وسوريا، تقرر الذهاب إلى التحكيم لحماية الضريح من التأثيرات السلبية لخزان السد.

وفي عام ٢٠٠١ وبالانتهاء من بناء السد طلبت سوريا هذه المرة من تركيا نقل القبر إلى المكان الذي تراه مناسباً لأنه ينبغي أن يُنقل من مكانه آنذاك وفقاً للاتفاقية السابقة، إلا أن الحكومة التركيا قامت بمبادرات لحماية موقع الضريح.

**وفي ٢٣ يناير ٢٠٠٣ تم توقيع البرتوكول الرئيسي حول تطبيق مشروع ضريح سليمان شاه. وفي هذا الإطار حُكم للقبر بأراضي تقدر بعشرة دونمات، وتم ترميم داخل وخارج الضريح، كما تم إنشاء المخفر من جديد، وأعيد فتح الضريح للزيارة مرة أخرى.**

لم تنتهِ مشاكل الضريح الذي يُعتبر الأرضَ التركية الوحيدة خارج الجغرافية التركية، ففي العام ٢٠١٠ قررت اللجنة المشتركة «لبرنامج التعاون الإقليمي السوري/ التركي» وضع لوحات وشاخصات دلالة على المكان وصيانة الطريق المؤدية للضريح باعتباره مقصداً سياحياً للزوار الأتراك، وأثناء زيارة الرئيس التركي عبد الله غول إلى حلب في العام ٢٠١٠، زار وفد رسمي تركي الضريح وقرر إقامة أعمال صيانة وترميم فيه.[٥]

في أغسطس /آب من العام ٢٠١٢ حذّر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ـ كان رئيساً لمجلس الوزراء ـ جميع أطراف الصراع في سوريا من أن أي عمل ضد قبر سليمان شاه؛ سيعد بمثابة اعتداء على الأراضي التركية وعلى حلف الناتو.

على زعم الأتراك والإعلام التركي فإن تنظيم داعش حاصر الضريح بنية تفجيره، سبق ذلك مناوشات

٥ جزء كبير من هذا التوثيق منقول عن موقع الويكيبيديا وموقع الـ BBC.

في العام ٢٠١٤ في شهر آذار بين داعش وميليشيا الجيش الحر، انتهت بانسحاب الجيش الحر من «قرة قوزاق» واستيلاء داعش على المنطقة؛ ومنها الضريح دون أن تقترب منه في ظل وجود أربعين جندياً تركياً فيه، وفي العشرين من الشهر نفسه وعبر مقطع فيديو؛ هددت داعش الأتراك بأنها سوف تسوّي الضريح بالأرض ما لم يتم نقله في غضون ٣ أيام، على أن يتم إنزال العلم التركي كشرط رئيسي، وفي ٢٤ آذار قال أردوغان في جوابه على سؤال حول جدية تهديد داعش «إن حدث خطأ كهذا سيتم التعامل معه كما يجب، هذه الأراضي أراضينا، ومن يعتدي عليها يعتدي علينا».

فيما أعلن وزير الخارجية التركي أحمد داوود أغلو أن ضريح سليمان شاه أرض تركية بموجب القانون الدولي وأنه موضوع خطير، وسيتم الرد على أي اعتداء عليه بكل الأشكال. وفي ٢٦ آذار ٢٠١٤ أعلن رئيس الأركان العامة للقوات التركية في تصريح كتابي أنه لا توجد وحدات تركية في سوريا إلا الموجودة في ضريح سليمان شاه. وفي ٢٨ الشهر قال وزير الدفاع التركي عصمت يلماز إنه تم تقوية المكان بالقوات الخاصة، وكذلك تم «اتخاذ جميع التدابير اللازمة، وأن القوات المسلحة التركية في كامل يقظتها».

## عملية شاه فرات

في ٢٢ شباط من العام ٢٠١٥ قامت القوات التركية المكونة من رتل عسكري مؤلف من ٥٧٣ جندياً وعشرين لواءاً مدرعاً مرتبطة بخمسين مدفع من نوع إم-٦٠ باتون مع طائرات إف ١٦ بالتوغل داخل الأراضي السورية وصولاً إلى موقع ضريح سليمان شاه بهدف إعادة ٣٨ جندياً تركياً إلى تركيا.

وتم تفجير القبر والمخفر بعد استخرج النعش والأشياء المعنوية الأخرى الموجودة، وبعد محو القبر عاد الجنود الأتراك إلى تركيا عبر ولاية «شانلي أورفا»، وقد لقي جندي مصرعه في حادث مركبة أثناء العملية وفقاً لوكالة رويترز للأنباء في ٢٢ شباط ٢٠١٥.

لم تثر العملية أية ردود فعل سورية، وذكرها الإعلام السوري من باب الاعتداء التركي العسكري على أراضيها دن ذكر حيثيات العمل نفسه، فيما احتفى بها الأتراك الذين نقلوا النعش إلى بعد قريب جداً من الحدود السورية (١٨٠ متراً) ومن الحدود التركية، و٢٢ كيلومترًا غرب قرية عين العرب، شمال قرية «أشمه»، وأخلته من حوالي ٤٠ جنديًا تركيًا كانوا يحرسونه. وقد أشارت الحكومة التركية إلى أن نقل الضريح مؤقت فقط، للحيلولة دون خرابه، وأن هذه الخطوة لن تؤثر شيئًا على وضعه والاتفاقيات المبرمة مع سوريا بشأنه.

شكلت عملية شاه فرات العملية المعلنة الأولى للتدخل التركي المباشر في الأراضي السورية، وهي العملية التي لن تنال تركيا عليها في هذه الحالة أي لوم دولي ـ إن وجد أصلاً ـ لأنها شأن تركي

داخلي إلى حد كبير، رغم وجود القبر على الأرض السورية.

## تركيا تتعاون مع الجيش الحر المعارض

غيرت تركيا موقفها من تدفق المسلحين إلى الأراضي السورية بعدما شن تنظيم داعش هجومين داخل الأراضي التركية؛ وتبناهما بشكل علني وقد ذهب ضحيتها أكثر من ٣٥ شخصاً مدنياً.

ففي ٢٧ تموز من العام ٢٠١٥ أعلن رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو، في مؤتمر صحفي «أن العمليات العسكرية التركية ضد تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» ومتمردي حزب العمال الكردستاني يمكن أن تؤدي إلى «تغيير التوازن» في سوريا والعراق».

وأضاف إن وجود «تركيا قادرة على استخدام القوة بشكل فعال؛ يمكن أن يؤدي إلى تغيير التوازن في سوريا والعراق وكل المنطقة، ويجب أن يكون العالم مدركاً لذلك». وتابع داود أوغلو في مؤتمر صحفي حضره محررون ورؤساء تحرير وسائل إعلام تركية أن بلاده (لن ترسل قوات برية إلى سوريا)، وصرح «لن نرسل قوات برية» إلى الأراضي السورية، لكن «لا نريد أن نرى داعش بالقرب من الحدود التركية» وفقاً لوكالة الأناضول الرسمية في ذلك التاريخ.

وبرر داود أوغلو العملية العسكرية ضد الجهاديين بالهجوم الانتحاري في «سوروتش» (جنوب) قبل أسبوع، والذي نسبته السلطات التركية إلى التنظيم الجهادي ومقتل جندي تركي بإطلاق نار من قبل جهاديين. وتابع «نريد التأكد من أن التنظيم يدفع ثمناً غالياً لمقتل ٣٢ شخصاً حتى لا يعيد الكرة أبداً. وأدى مقتل الجندي إلى تسريع ردنا».

كانت هذه التصريحات تنفي نية أنقرة الدخول براً إلى سوريا، ولكن الواقع كان يؤكد عكس ذلك تماماً، إلا أن هذا التناقض بات معتاداً في السياسة التركية وتصريحاتها المعلنة، فقد أعلن مسؤول في الحكومة التركية أن العمليات العسكرية التي تنفذها تركيا في سوريا والعراق لا تستهدف أكراد سوريا، بعدما أفاد مقاتلون أكراد والمرصد السوري لحقوق الإنسان أن الدبابات التركية قصفت قريتين تسيطر عليهما القوات الكردية في شمال سوريا.

**إن التأمل في قضية الضريح العثماني من زاوية التدخل التركي الأخير في سورية، يضعنا أمام أسئلة كثيرة، منها: لِمَ أبقت تركيا على الضريح داخل الأراضي السورية كل هذه الفترة طالما أنه كان بالإمكان نقله؟ ولِمَ لم تهاجم داعش الضريح طيلة هذه الفترة؟ ولم حين نقلته مؤخراً أبقته داخل الحدود السورية ولم تنقله للداخل التركي؟ وهل هو مسمار جحا التركي في الجغرافية السورية؟**

أجوبة على هذا النوع من الأسئلة لا يمكن أن نجدها إلا في عمق العقل التركي الذي يبحث عن

التمدد، فأحلام الامبراطورية لم تغادر تركيا قط، بل ربما نجد داخل كل تركي حنين لتلك الإمبراطورية التي تمكنت يوماً من الامتداد شرقاً وغرباً.

**وهذا يعني أن تركيا كانت تدرك جيداً أنه سيأتي يوم وسيكون للضريح فائدة ما، وأنه يمكن استثماره للتدخل، وهو ما حدث فعلاً، إضافة إلى أن تحليل الأحداث التي تحدثنا عنها آنفاً، يشير إلى وجود علاقة ما بين أنقرة وتنظيم داعش، لأن الأخيرة التي فجرت آثار تدمر، وفعلت بسوريا وشعبها الأفاعيل خلال السنوات القريبة، امتثلت لتهديد الرئيس التركي بعدم الاقتراب من الضريح!**

نحتاج إلى تغييب العقل كثيراً، حتى نقتنع بأن داعش تخوفت من تهديد أردوغان، لأن الأخيرة تعتمد على الأحداث القادرة على جذب الأنظار إليها ضمن إطار استراتيجية الترهيب التي تعتمدها كحرق الطيار الأردني مثالاً، ولهذا فإن عمل ما ضد الضريح التركي كان سيجذب اهتماماً من النوع الذي تحبذه داعش، وطالما أنها لم تقم بذلك فهذا يعني أن هناك علاقة وثيقة بين الطرفين، الأمر الذي يعني أن أنقرة لم تتورع عن الاستثمار في داعش أيضاً؛ عندما كانت موجودة ضمن استراتيجية التمدد التي تنتهجها اليوم، وهي الاستراتيجية التي تتيح لها مرةً الحرب على كل من تريد تحت ستار داعش، بينما الأخيرة يُصنَّع جزء منها في أروقة الاستخبارات التركية. ومرة على الإدارة الذاتية التي يقودها كرد في الشمال الشرقي السوري بذريعة حزب العمال الكردي (pkk) كما في التصريحات التركية الأخيرة.

**ولذلك أصدرت مجموعة من النخب السياسية والفكرية والإعلامية السورية بياناً، ترفض فيه التهديدات التركية، والحرب على سوريا؛ لما لها من تبعات إنسانية كارثية؛ ولدورها ــ إنْ وقعت ــ في تمزيق النسيج السورية الممزق أساساً.**

وعلى الإدارة الذاتية بقيادتيها (مسد وقسد) ألا تُخطئ، وتمنح تركيا ذريعة للحرب على سوريا وعليها، وهذا يتطلب قراراً شجاعاً منها بأن تعلن انفكاكها عن حزب العمال الكردي (pkk)، وأن مشروعها سوري لا أممي كردي، وهذا ما تصرح به.

كل ما سبق، يأتي ليتم توظيفه ضمن الاستراتيجية العسكرية التي تعمل عليها أنقرة، فداعش والإرهاب والضريح ليست إلا أدوات لتسهيل عملية التدخل العسكري، وحزب العمال الكردي (pkk) اليوم والإدارة الذاتية ليسوا إلا ذريعة، وهي حرب لا يتحملها الجسد السوري المثخن بالجراح، وللأسف يقوم الإسلام السياسي السوري؛ بإعطائها المشروعية الدينية، وهكذا نكون فعلاً أمام العسكر الإنكشاري الجديد في العالم العربي، فهل ينجح؟